التهديدات السيبرانية واثرها على الاستقرار المالي في العراق التحديات والحلول

م. د. ياسمين حسن سعيد

وزارة الصناعة والمعادن / هيئة البحث والتطوير الصناعي

ملخص البحث:

اصبح الأمن السيبراني أجندة إضافية حديثة إلى الأمن العالمي، اذ يهتم بحماية امن الدولة والمواطنين من إساءات استخدام شبكات الانترنت في الحاسوب والموبايل الذكي لأغراض المكاسب الإجرامية وبالاخص المالية . فحين اجتاح فيروس كورونا (كوفيد-19) العالم وتسبب في التباعد الاجتماعي، فقد ادى أيضًا إلى تسارع التحول الرقمي والاعتماد على شبكات الانترنت ، ليتشكل تحدٍّ حقيقيٍّ جديد للاستقرار المالي ، حيث ازدادت عدد الهجمات السيبرانية بأكثر من الضعف منذ الجائحة. اذ سجلت بعض الشركات في السابق خسائر طفيفة نسبيا ، نتيجة الهجمات السيبرانية وشهد البعض الاخر خسائر أكثر حدة. فعلى سبيل المثال، تحملت هيئة الاستعلام الائتماني الأمريكية Equifax غرامات بقيمة تجاوزت مليار دولار أمريكي عقب تعرضها لحادث ضخم عام 2017 نتج عنه اختراق بيانات حوالي 150 مليون عميل[1]والقطاع المالي على الأخص عرضة للمخاطر السيبرانية. فالشركات المالية – التي تتعامل مع كم ضخم من البيانات والمعاملات الحساسة – غالبا ما يستهدفها المجرمون سعيا لسرقة الأموال أو تعطيل الأنشطة الاقتصادية. وتشكل الهجمات على الشركات المالية حوالي خمس اجمالي الهجمات، وتعد البنوك هي الأكثر عرضة لتلك الهجمات. ويتناول هذا البحث **التهديدات** السيبرانية التي يواجهها القطاع المالي ويقترح معالجات وحلولاً فعّالة لتقليل المخاطر. تشمل التحديات الحماية من الهجمات السيبرانية، وتأمين البيانات المالية وتعزيز مهارات المحاسبين في القطاع المالي.

الكلمات المفتاحية : التهديدات السيبرانية ، التكنولوجيا ، الهجمات ، الاستقرار المالي

Cyber threats and their impact on financial stability in Iraq: challenges and solutions

Dr. Yasamine Hassan Said

Ministry of Industry and Minerals / Industrial Research and Development Authority

Abstract

Cybersecurity has become a recent additional agenda to global security, as it is concerned with protecting the security of the state and citizens from misuse of Internet networks in computers and smart phones for the purposes of criminal gains, especially financial ones. When the Corona virus (Covid-19) swept the world and caused social distancing, it also led

(1) فابيو ناتالوتشي واخرون ، التهديدات السيبرانية المتزايدة تثير شواغل ملحة حول الاستقرار المالي ، نشر على الموقع الالكتروني (MFBlog) بتاريخ ، 11 / 4 / 2024 شوهدة بتاريخ 11/11/ 2024" ، https://www.imf.org/ar/Blogs/Articles/2024/04/09/rising-cyber-threats-pose-serious-concerns-for-financial-stability

to an acceleration of digital transformation and reliance on Internet networks, posing a real new challenge to financial stability, as the number of cyber attacks has more than doubled since the pandemic. Some companies previously recorded relatively minor losses as a result of cyberattacks, while others witnessed more severe losses. For example, the American credit bureau Equifax incurred fines worth more than one billion US dollars after it was exposed to a massive incident in 2017 that resulted in the data breach of about 150 million customers. The financial sector is particularly vulnerable to cyber risks. Financial firms, which handle large amounts of sensitive data and transactions, are often targeted by criminals seeking to steal money or disrupt economic activity. Attacks on financial firms account for about a fifth of all attacks, with banks being the most vulnerable. This paper examines the cyber threats facing the financial sector and proposes effective solutions and remedies to mitigate the risks. Challenges include protecting against cyber attacks, securing financial data, and enhancing the skills of accountants in the financial sector.
Keywords: Cyber threats, Technology, Attacks, Financial stability.

المقدمة:

مع تقدم التكنولوجيا وتزايد الاعتماد على النظم الرقمية في المحاسبة المالية، والتطور السريع للفضاء السيبراني بحكم الاستعمال الواسع جدًا للأفراد والمنظمات المحلية والاقليمية والدولية والمؤسسات الحكومية وغير الحكومية والذي ادى الى تنامي اهمية النظم الرقمية ، ومع إلغاء حواجز المكان والزمان بشكل كبير وواسع جدا، أصبح مجالًا جديدًا لتحقيق الهيمنة والنفوذ كونه ساحة صراع افتراضية بتكاليف قليلة جدا واكثر دقة ، مما جعل المؤسسات الحكومية والخاصة أكثر عرضة للهجمات السيبرانية، حيث يواجه القطاع المالي تهديدات سيبرانية تهدد سلامة البيانات والمعلومات المالية الحساسة. وكون الهجمات السيبرانية على البيانات المالية إحدى المخاطر الكبرى، حيث قد تؤدي إلى فقدان بيانات العملاء، وسرقة البيانات المالية، وانتهاك القوانين المتعلقة بحماية البيانات التي تهدد الاستقرار المالي والاقتصادي إذا ما أدت إلى تآكل الثقة في النظام المالي، أو تعطيل الخدمات الضرورية، أو انتقال التداعيات إلى مؤسسات أخرى.

أهمية البحث :

مع تزايد الهجمات السيبرانية واستهداف البيانات المالية الحساسة، أصبحت الحاجة ماسة لحماية الأنظمة المالية وتعزيز الأمان السيبراني في مجال المحاسبة. تبرز أهمية هذا البحث في تسليط الضوء على المخاطر التي تهدد سلامة وأمن المعلومات المالية، وتوعية المؤسسات المالية بالتحديات السيبرانية وتقديم حلول عملية تساعدهم على حماية البيانات وتقليل المخاطر المالية والقانونية المرتبطة بالاختراقات

هدف البحث :

تحديد وتحليل التحديات السيبرانية التي تواجه القطاع المالي. والتي اسهمت بظهور تحدي كبير بمثابة أزمة عالمية جديدة للدول، تستدعي الحل على المستوى الوطني، وضرورة التنسيق

والتعاون الدولي. واستعراض أفضل الممارسات والتقنيات الحديثة لمواجهة هذه التهديدات. وتقديم حلول فعّالة واستراتيجيات للأمان السيبراني يمكن أن تساعد المؤسسات في تعزيز حماية البيانات. توجيه المؤسسات المالية نحو الوعي بأهمية الأمان السيبراني وتطوير مهاراتهم في هذا المجال.

اشكالية البحث :

أدى التزايد الكبير في الهجمات السيبرانية إلى كشف الثغرات في أنظمة الأمان بالمؤسسات المالية، حيث يجد القطاع المالي صعوبة في حماية البيانات من محاولات الاختراق. تتركز مشكلة البحث في التساؤل: ما هي أبرز التحديات السيبرانية التي يواجهها القطاع المالي، وما هي الوسائل المتبعة للحد من خطورة الهجمات السيبرانية وما هي التوصيات المقترحة لمعالجة ضمان حماية البيانات المالية؟

فرضية البحث :

كلما زاد التطور التكنولوجي والتقدم التقني كلما زادت خطورة الهجمات السيبرانية وازدادت اهمية تعزيز التدابير الأمنية وتدريب العاملين في القطاع المالي بشكل مناسب على استراتيجيات الأمن السيبراني، فإن ذلك سيساهم في تقليل التهديدات السيبرانية ويحسن من حماية المعلومات المالية الحساسة.

الاطار المنهجي للبحث:

اعتمد الباحث على الجانب النظري في جمع المعلومات المطلوبة والمنهج التحليلي بغية تحليل وتحديد اهمية الموضوع من خلال الرجوع إلى المصادر والمراجع العلمية والكتب ذات العلاقة بموضوع البحث ، وتقديم وصف دقيق للتهدبدات القائمة والحلول المتاحة . ولايضاح وتفصيل موضوع البحث تم تناوله من خلال ثلاث مطالب الاول: مدخل مفاهيمي عن التهديد السيبراني والاستقرار المالي ، والمطلب الثاني : اهم التحديات السيبرانية التي تواجه الاستقرار المالي في العراق ،اما المطلب والثالث: التهديدات السيبرانية واهم الحلول المطلوبة للاستقرار المالي في العراق ، ومن ثمة الاستنتاجات والتوصيات.

المطلب الأول: مدخل مفاهيمي عن التهديد السيبراني والاستقرار المالي :

أولا: مفهوم التهديد السيبراني:

يعرف التهديد على انه اعلان للتعبير عن نية التدخل أو الايذاء أو معاقبة الطرف الآخر، وهناك من يعرف التهديد على انه النية لإلحاق الضرر بالطرف الآخر أو القيام بعمل عدائي ضده [1]

اما التهديد السيبراني يعرف بانه أي ممارسة عدوانية توظف فيها الحواسب او عناصر نظمها السيبرانية والبنية التحتية لنسيجها الشبكاتي، من اجل أحداث ضرر أو تخريب في نظم وحواسب الخصم على مستوى المكونات والموارد السيبرانية أو الأداء ولعل من ابرز انواع الاسلحة السيبرانية واكثرها استخداماً على الساحة الدولية هو سلاح الحرمان من الخدمة القادرة على شل

[1] فوزي حسن الزبيدي، منهجية تقييم مخاطر الامن القومي، مجلة رؤى استراتيجية، مركز المنظار للتدريب والدراسات الاستراتيجية، دبي، تموز، 2015 ص. ، ص 19.

حركة الانظمة الالكترونية وتعطيل مصالح الدول والافراد والشركات والمصارف المالية وغيرها من الشركات [1]. بالاضافة الى تدمير الثروة المعلوماتية في البنية التحتية للدولة[2].

ثانياً : تأثيرات التهديد السيبراني[3] :

- احد التهديدات السيبرانية هو احتمال وجود محاولات أتلاف أو تعطيل عمليات شبكة الكمبيوتر ونظام المعلومات الضعيفة التحصين.
- طبيعة وابعاد تأثير التهديد السيبراني تكون متنوعة، وهي تنطوي على مصدر التهديد الذي يقوم قبل الهجوم باستغلال ظروف وقوع حادث او خرق أمنى معين. عادة، مصدر التهديد يبدأ من خلال الرغبة في الاختراق والوصول إلى المعلومات الهامة أو الضوابط الامنية بهدف الاستفادة من الخرق، على سبيل المثال لتحقيق مكاسب مالية.
- يتم تصعيد التهديد السيبراني إلى هجوم إلكتروني من قبل جهة التهديد حيث يبذل جهد لاستغلال ضعف أنظمة الكمبيوتر وشبكات المعلومات والاتصلات والعمليات او الخدمات التي تعتمد على الانترنت من أجل النوايا الاجرامية ولاغراض خبيثة.
- وعادة ما ينطوي الهجوم السيبراني على استخدام برمجيات ضارة لتغيير الرموز البرمجة الرقمية والمنطق الرياضي أو البيانات، مما يؤدي إلى عواقب تخريبية التي يمكن أن تضر بسرية وسلامة وتوافر البيانات وبالتالي تؤدي إلى التلاعب في نظم المعلومات والبنية التحتية للشبكة.
- مصادر التهديد السيبراني
  1. الدول الاجنبية
  2. المنظمات الجنائية المنظمة
  3. الارهابيين والجماعات المتطرفة
  4. الهاكرز
  5. الشركات

ثالثاً : مفهوم الاستقرار المالي :

ان افضل تعريف للاستقرار المالي هو الحالة التي يكون فيها النظام المالي، مقاوم للصدمات وقادرة على القيام بوظائفه الأساسية المتمثلة بالوساطة المالية وتسهيل العمليات الاقتصادية وإدارة المخاطر وترتيب المدفوعات، فالاستقرار المالي بهذا المعنى هو "العمل على التأكد من قوة وسلامة عمل جميع مكونات النظام المالي، بما يؤدي الى التقليل من التوترات في الجهاز المصرفي،

1 نوران شفيق، اشكال التهديدات الالكترونية ومصادرها ، نشر على الموقع الالكتروني ، المركز الاوربي لدراسات مكافحة الارهاب ، نشر بتاريخ ، 29 / 1 / 2024 شوهدة بتاريخ 11/11/ 2024" ، https://www.europarabct.com

2 - عبد الغفار عفيفي ، استراتيجية الردع السيبراني ..التجربة الامريكية، مجلة السياسة الدولية، مركز الاهرام للدراسات الاستراتيجية، القاهرة، العدد 213 ، يوليو 2018 ، ص1

3 - تقرير مستشارية الامن الوطني امانة سر اللجنة الفنية العليا لامن الاتصالات والمعلومات ، استراتيجية الامن السيبراني العراقي ، نشر بصيغة pdf على الموقع الالكتروني ، https://www.itu.int/en/ITU-D/Cybersecurity/Documents/National_Strategies_Repository/00056_06_iraqi-cybersecurity-strategy.pdf

وينعكس بشكل ايجابي على الاستقرار الاقتصادي[1]. ويمكن تعريف الاستقرار المالي على أنه الوضع الذي يكون فيه القطاع المالي قادراً على الصمود بوجه الازمات المالية عن طريق تجنبها أو امتصاص آثارها السلبية دون أن يؤدي إلى تعطيل دور الوساطة المالية فضلا عن قدرته على ممارسته لمختلف أنشطته وتقديمه خدماته على أكمل وجه[2]. أن استقرار القطاع المالي يمكن أن يتعرض للمخاطر نتيجة وجود عوامل ضعف كامنة فيه، أو نتيجة عدم قدرة هذا القطاع على تحمل الصدمات السلبية في البيئة المالية والاقتصادية المحلية والدولية، إلى جانب التهديدات السيبرانية، وعليه فإن الاضرار بجهود الاستقرار المالي سيؤدي بالضرورة إلى الحاق الأذى بجهود الاستقرار الاقتصادي بشكل عام وعلى الاستقرار المالي بشكل خاص[3].

رابعاً : اهم التهديدات السيبرانية للأنظمة الاستقرار المالي[4]. :

هذا العام يوجد العديد من أنواع التهديدات السيبرانية التي يمكن أن تؤثر على الأنظمة المالية. وفيما يلي أكبر التهديدات التي يجب عليك توخي الحيطة منها:

1. **برامج الفدية الضارة والبرمجيات الخبيثة:**

يُقصد بالبرمجيات الخبيثة تلك البرمجيات المستخدمة لإحداث الضرر والوصول غير المصرح به إلى أنظمة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وذلك بهدف سرقة البيانات أو الأموال وتعطيل وظائف هذه الأنظمة أو خدماتها..

2. **الهندسة الاجتماعية:**

تستغل الهندسة الاجتماعية الأخطاء البشرية عوضًا عن الثغرات التقنية، حيث تتضمن هذه العملية قيام قراصنة الإنترنت بخداع الأفراد للحصول على معلومات حساسة منهم، إلى جانب الوصول غير المصرح به إلى حساباتهم.

3. **الهجمات الموزعة لحجب الخدمة:**

يتعرض القطاع المالي باستمرار إلى الهجمات الموزعة لحجب الخدمة .(DDos) حيثُ تقوم هذه الهجمات بزيادة الحمل على الخادم بهدف تعطيله وإخراجه عن الخدمة، كما تُسْتَغَلّ الثغرات في برمجة الموقع الإلكتروني والأنظمة الخاصة به وجعله غير متاح للوصول من قبل المستخدمين.

4. **هجمات أنظمة التحويل الآلي (ATS) عبر الجوال:**

الهجمات على أنظمة التحويل الآلي (ATS) تتضمن استخدام برمجيات خبيثة لإجراء معاملات احتيالية عبر التطبيق المصرفي الخاص بالعميل، أو من خلال خدمة التحويل الآلية الخاصة بالبنك.

1 احمد جمال عسكر واخرون ، امكانية التنبو بمئشرات الاستقرار المالي للقطاع المصرفي في العراق باستخدام طرق السلاسل الزمنية حتى عام 2025 ، جامعة الفلوجة ، مجلة اقتصاديات الاعمال للبحوث التطبيقية, 2023, المجلد 4, العدد 6 ,ص 309

2 - فهد فرحان عوض وجمال هداش محمد، قياس الاستقرار المالي لعدد من المصارف التجارية الخاصة المدرجة في سوق العراق لألوراق المالية للمدة 2012- 2021 ، ، جامعة تكريت مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية ، ،المجلد 19، العدد 4 ، 2023 ، ص4

3 احمد جمال عسكر واخرون ، امكانية التنبو بمئشرات الاستقرار المالي للقطاع المصرفي في العراق باستخدام طرق السلاسل الزمنية حتى عام 2025 ، مصدر سبق ذكره ص 309

4 - الأنصاري للصرافة، الإمارات العربية المتحدة ، أهم 5 تهديدات سيبرانية للأنظمة المالية على مستوى العالم ، نشر بتاريخ ، 2023 شوهدة بتاريخ 11/11/ 2024" ، https://alansariexchange.com/ar/blog/potential-cyberattacks-threaten-financial-systems/

5. الهجمات الإلكترونية باستخدام الذكاء الاصطناعي:

يعتمد هذا النوع من الهجمات الإلكترونية على أدوات تعلم الآلة، حيثُ يستخدمها لاكتشاف واستغلال نقاط الضعف في الأنظمة المختلفة. ويشمل هذا النوع من الهجمات الإلكترونية استخدام الذكاء الاصطناعي التوليدي لمحاكاة الإعلانات والرسائل الترويجية الحقيقية! وتتميّز هذه الرسائل والإعلانات المزيفة بدقّة عالية، بحيثُ يتعذّر عليك التمييز بينها وبين الحقيقية. لذا تُعد الهجمات الإلكترونية التي تعمل بالذكاء الاصطناعي تهديداً خطيراً للأمن السيبراني.

المطلب الثاني : اهم التحديات السيبرانية التي تواجه الاستقرار المالي في العراق

الأمن السيبراني في العراق يواجه تهديدات هائلة نتيجة للتقدم التكنولوجي السريع والتحولات الكبيرة في مجال الاتصالات والمعلومات، فيعد هدفا استراتيجيا للهجمات السيبرانية لضعف الأمان الإلكتروني في البنية التحتية الوطنية، تلك التحديات تتفاقم بسبب استخدام المؤسسات العراقية لخدمات خارجية تتيح للمعلومات المهمة تداولها في خوادم خارج الحدود الوطنية، مما يفتح بابا لاختراقات واستخدامات غير مشروعة مما ينتج عنها اعمال تجسسية، أو حتى للمساس بأمان الدول الأخرى ويمكن أيجاز عددًا من تلك التحديات [1].

اولاً: ضعف البنية التحتية التكنولوجية [2].

1- عدم كفاية التشفير للبيانات والمعلومات Inadequate encryption.
2- عدم ملاءمة إجراءات منع السرقة والوصول غير المشروع للمعلومات.
3- غياب أو عدم سلامة إجراءات الدعم والمساندة.
4- مواجهة المخاطر المادية كالحرائق.
5- غياب إجراءات النسخ الاحتياطي Backups.

أن تهديدات الأمن السيبراني يمكن اعتبارها تحديات غير مرئية تؤثر على الاستقرار المالي العراقي ، فالتطور التكنولوجي الذي شهده العراق في مجال الاتصالات والمعلومات والذي تزامن مع ضعف البنية الأمنية الإلكترونية التحتية الوطنية سواء أكانت أمنية، مالية ، شخصية، مما أدى إلى أن يصبح العراق منكشفاً إستراتيجياً لكثير من دول العالم، لإختراقه وسرقة المعلومات الخاصة بالمؤسسات كافة، واستخدامه كساحة لشن الهجمات الإلكترونية لضرب أمن معلومات أي دولة كانت واختراقه ، فضلاً عن سرقة أي معلومة واستخدامها لأغراض المساومة وتنفيذ العمليات الإرهابية، وأن أكثر المؤسسات العراقية تتعاقد لتجهيز
معلوماتها من أقمار صناعية ذات مورد خدمة واقع خارج الحدود العراقية الذي يؤدي إلى مرور تلك المعلومات في خوادم تلك الدول، ورجوعها إلى العراق [3]. إذ يشكل هذا الإجراء خرقاً لأمن المعلومات العراقي، ولتلافي مثل هذه الخروقات الكبيرة التي تتعرض لها حركة المعلومات في العراق يتوجب بناء منظومة متكاملة لأمن المعلومات، لذا يتوجب على الأمن الإلكتروني العراقي

1 - رعد خضير صليبي، تعزيز الامن السيبراني في العراق :التحديات والفرص ، جامعة بغداد ، مركز الدراسات الاستراتيجية و الدولية ، مجلة دراسات دولية, 2024, المجلد 99, العدد 99 ، ص 516.
2 علي محمود مصطفى خليل واخرون ، أثر تكامل حوكمة أمن المعلومات وخدمات تأكيد الثقة على الحد من مخاطر نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية (دراسة ميدانية) ، جمهورية مصر ، جامعة بنها كلية التجارة ، مجلة الدراسات و البحوث المحاسبية . ع ، 1 (حزيران 2022) ، ص 549.
3 - رعد خضير صليبي، تعزيز الامن السيبراني في العراق :التحديات والفرص ، مصدر سبق ذكره ص 516.

أن يشكّل مجموع الأطر القانونية والتنظيمية، والهياكل التنظيمية، فضلاً عن الوسائل التقنية والتكنولوجية والتي تمثل الجهود المشتركة للقطاعين الخاص والعام، المحلية والدولية[1].

ثانيا : ضعف التشريعات والقوانين المتعلقة بالامن السيبراني :

العراق يفتقر الى تشريعات وقوانين واضحة وشاملة تتعلق بالامن السيبراني. القوانين الموجودة غالبا ما تكون قديمة وغير محدثة لتتماشى مع التهديدات الحديثة. هذا النقص في التشريعات يجعل من الصعب على السلطات التعامل مع الجرائم السيبرانية بفعالية. وحتى مع وجود بعض القوانين المتعلقة بالامن السيبراني، فإن تنفيذها غالبا ما يكون ضعيفا. هناك نقص في الموارد والتدريب للجهات المسؤولة عن تطبيق هذه القوانين، مما يؤدي الى ضعف الرقابة وعدم القدرة على ملاحقة الجرائم السيبرانية بشكل فعال .[2].

ثالثا: السيبرانية وتطور التجارة الاكترونية :

تتسم هذه العمليات بارتفاع حجمها اذ تصل الى عشرات المليارات سنويا، ونظرا لتعدد عمليات البيع والشراء التي تتم حول العالم فانه يصعب التأكد من مشروعية جميع العمليات والتي تتم باستخدام الطرق الالكترونية لتسديد المدفوعات ، اذ أسهمت التجارة الالكترونية في تطوير «عمليات غسيل الأموال» بفضل ما يرتبط بها من نقود الكترونية افتراضية اذ تختزل الكتل النقدية الكبيرة في أقراص الكترونية صغيرة يمكن نقلها من بلد إلى آخر كما أن استخدام شبكة الانترنت أدت هي الأخرى إلى توسع عمليات التحايل من خلال استخدامها من قبل عصابات غسيل الأموال للاستفادة من السرعة الخاطفة للتحويلات النقدية عبر العالم، أو بين الحسابات في الدولة الواحدة، وتبين أن (25%) من الرسائل الالكترونية المرسلة بين البنوك والأشخاص لا تتضمن المعلومات التفصيلية الخاصة بهذه التحويلات، وساعد الظرف الاستثنائي الذي يمر به العراق في تصاعد العمليات الإرهابية بدعم من دول أخرى، من مصادر الاموال غير المشروعة في العراق [3] . من خلال عدة وسائل كان يكون عن طريق الطلب المباشر من الداعمين والممولين الاغنياء المناصرين للافكار الارهابية وتجار الحروب المستفيدين منه او من خلال التجارة الالكترونية عبر الانترنت وكذلك عن طريق جمع التبرعات من خلال الجمعيات الخيرية حيث ان معظم التنظيمات الارهابية تقوم بانشاء شركات وهمية تحت غطاء منظمات خيرية تهدف الى جمع الاموال والتبرعات لخدمة مجال معين ولكنها تقوم بتحويل الاموال التي تحصل عليها الى الارهاب الغير مشروع مستفيدة في ذلك من طرق الدفع عبر الانترنت باستخدام بطاقات الائتمان أو التحويلات البرقية والالكترونية التي تسهل وصول الاموال اليهم بسهولة [4].

رابعا : السيبرانية والأمن الاقتصادي والاجتماعي: الهجمات السيبرانية لها تأثير كبير على ارباك الامن الاقتصادي والاجتماعي في العراق .الهجمات التي تستهدف القطاع المالي يمكن ان تؤدي

1 - زهير خضير عباس الزبيدي و ظفر عبد مطر التميمي، العراق والأمن السيبراني.. الفرص والتحديات، جامعة واسط مجلة واسط للعلوم الانسانية, , المجلد 18, العدد 51, 2022 ص 50.

2 - علي صباح محمد، تحديات الامن السيبراني على الاستقرار الامني في العراق ، مجلة كلية دجلة الجامعةالمجلد 7، العدد 2، حزيران، 2024 ، ص 175.

(15) "إبراهيم، إبراهيم حربي ،2024. الأنعكاسات السياسية لظاهرة غسيل الاموال الدولية في العراق بعد عام 2003، جامعة النهرين. مجلة قضايا سياسية. العدد 76 ، 2024، ص574. "

3 راجي يوسف محمود ، الإرهاب السيبراني (نماذج من الجهود الدولية للحد منه) ، جامعة تكريت، كلية العلوم السياسية ، محلة تكريت للعلوم السياسية ، المجلد 2، العدد 28، 2022، ص104.

الى سرقة الاموال والمعلومات المالية الحساسة [1].مما يضر بثقة الجمهور في النظام المالي ويؤدي الى خسائر اقتصادية كبيرة .بالأضافة الى ذلك، الهجمات التي تستهدف المؤسسات الصحية يمكن ان تعطل الخدمات الطبية وتؤدي الى ازمات صحية، مما يزيد من معاناة المواطنين .ايضا، الهجمات السيبرانية التي تستهدف البيانات الشخصية يمكن ان تؤدي الى انتهاك الخصوصية ونشر المعلومات الحساسة، مما يسبب قلقا اجتماعيا ويؤثر على الامن النفسي للمواطنين [2].

خامسا : "السيبرانية والفساد الاداري المالي":

يعتبر الفساد الاداري المالي أحد الاسباب الرئيسة في تفاقم حدة عدم الاستقرار المالي للدولة كونه يؤدي إلى تعطيل التنمية الوطنية وحرمان فئات إجتماعية عدة من العمل، والذي ترتد آثاره لتنعكس على المدخلات مرة أخرى ليعمل على تنشيط دورة الفساد، حيث تحصل عصابات الجريمة المنظمة على دخول كبيرة جدا دون دفع الضرائب، وتدفع الرشوة للمسؤولين الحكوميين، فتعمل على تدعيم الفساد، مما يضعف سلطة الدولة, أن تأثير الفساد في عدم الاستقرار المالي هو تأثير متبادل، ـ لتحقيق أهداف غير مشروعة وعادة ما تكون سرية مع مصالح ومكاسب شخصية"، وتتضمن قائمة الفساد: الرشوة، الابتزاز، إستغلال النفوذ، المحسوبية والاحتيال وقد استفحلت شبكات الفساد مع ضعف المركزية الادارية للسلطة وتداخل أجهزة الاحزاب المختلفة مع أجهزة الدولة وضعف الرقابة المالية والسياسية الامر الذي أدى إلى نشوء ما يشبه بالمافيات السياسية [3]، التي شكلت عاملا مهما في انتشار نشاط الجريمة المنظمة بالعمل بحرية فوجود مسئول فاسد أو قاض فاسد أو حارس فاسد له أهمية كبيرة بالنسبة للجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية التي تعتمد على تمويل المنظمات الإجرامية وتوسيع أنشطتها غير المشروعة وكذلك يتيح لها الدخول إلى المؤسسات السياسية ، والذي يشتمل على ترقي نخبة من الافراد الى الحكم، ويتضح فيما بعد أن وصولهم الى الحكم جاء بدعم مادي من اصحاب الاموال غير المشروعة أن أصحاب الاموال القذرة هم من أوصل هذه النخبة الى الحكم كما في بعض الدول المتقدمة، وهذا ما سيمتعهم بالحصانة البرلمانيه وتأثيرهم الكبير في كافة القرارات السياسية والاقتصادية والمالية، مما سيؤدي الى حدوث حالة من الارباك المحلي وعدم الاستقرار المالي وتجاوز سلطة القانون[4].,مما يؤدي الى ضعف الرقابة المالية وعدم الاستقرار المالي وفقدان القدرة على ملاحقة الجرائم السيبرانية بشكل فعال ومن خلال الشكل رقم (1) يمكن ملاحظة قيم مؤشر مدركات الفساد للعراق وترتيبه العالمي والعربي ، اذ يعتمد المؤشر في تصنيفه ومنح الدرجات لـ 180 دولة، على (13) مصدراً للمعلومة، والتي تعدها مؤسسات عالمية متخصصة وغير حكومية، حيث يتم احتساب الدرجات ما بين(0) إلى (100) درجة، وكلما اقتربت الدرجة إلى الـ100 كانت الدولة أقل فسادا. حيث حصل العراق على (23) درجة من (100) وجاء في المركز (154) عالميا والمرتبة (13) عربيا ، وقد حقق العراق عموماً تطوراً بطيئاً في معيار مكافحة الفساد الاداري والمالي ، والسبب "الوضع

1 - محمود عبدالله ، تحليل التحديات السيبرانية في العراق وتأثيرها على الأمن الوطني ".مجلة تكريت للعلوم الادارية والقانونية، المجلد 12 ، العدد 3 ، 2020 ص4.

2 - علي صباح محمد، تحديات الامن السيبراني على الاستقرار الامني في العراق ، مجلة كلية دجلة الجامعةالمجلد ، 7، العدد 2، حزيران، 2024 ، ص 75.

3 - إبراهيم حربي إبراهيم ، الأنعكاسات السياسية للمخدرات الدولية في العراق بعد عام 2003، جامعة المستنصرية. المجلة السياسية والدولية . العدد 59 ، 2024، ص78

4 - المصدر نفسه ، نفس الصفحه .

السياسي" مازال متردياً. على هذا المستوى بسبب الوضع الأمني الهش الذي ما زال غير مستقر, وهذا له انعكاس سلبي على كل المؤشرات التي يعتمدها التقرير وبالاخص الاستقرار المالي للدولة.

شكل (1) "ترتيب ودرجات الدول العربية على مؤشر مدركات الفساد لعام 2023"

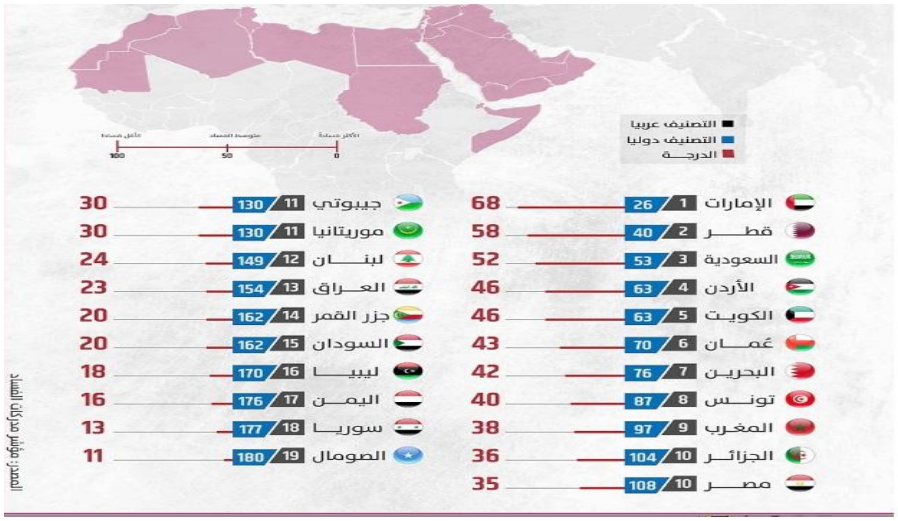

المصدر : سياسة عربية ، تصنيف الدول العربية على مؤشر مكافحة الفساد للعام 2023 (إنفوغراف)، على الموقع الالكتروني، عربي21، بتاريخ 2024/1/31، شوهدة بتاريخ 2024/2/4 : https://arabi21.com/story/1570418/

سادسا : تحديات الابتزاز السيبراني :

تعد تلك الأعمال من أشد الجرائم خطورة من خلال الحصول على معلومات سرية أو صور شخصية أو فيديوية لاستغلالها لأغراض الابتزاز المالي لأنها تخترق وتهدد خصوصية حقوق الإنسان وتجعله عرضة للكثير من الآثار النفسية والاجتماعية [1]. ومما يساعد على ذلك استعمال شبكة الانترنت كوسيلة للابتزاز من خلال التواصل عن بعد يسمح بتقمص الشخصيات. كما تسمح التكنولوجيا الحديثة والمبتكرة للابتزاز كالتهديد بالوثائق المزورة والصور الفاضحة التي يتم تزييفها إلكترونياً بحيث يصعب التفريق بينها وبين الصور الحقيقية، بالاضافة الى مصادر التهديد بأشكال أخرى كالدخول إلى الحاسبات الشخصية أو السرقة من خلال استعمال بطاقات الائتمان الخاصة بالغير في المعاملات التجارية الإلكترونية [2]. وفيما يلي ترتيب الدول العربية لمؤشر الأمن السيبراني (GCI) لعام 2020 حيث يصدر المؤشر العالمي للأمن السيبراني عن وكالة الأمم المتحدة المتخصصة في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات المعروفة بـ (الاتحاد الدولي للاتصالات) في الجدول (1) الذي يبين ترتيب وموقع العراق مع باقي الدول العربية.

1 عبد الرحمن عبد الله السند، جريمة الابتزاز ، مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض - المملكة العربية السعودية 2018، ص 18.

2 جعفر حسن الطائي، الإرهاب المعلوماتي وآليات الحد منه، ، جامعة ديالى – العراق ، مجلة العلوم القانونية والسياسية ، كلية القانون والعلوم السياسية، عدد خاص، 2013، ص 492.

جدول (1) ترتيب الدول العربية وفق مؤشر الأمن السيبراني لعام 2020

الدولة	الترتيب العربي	الترتيب الدولي	النقاط
المملكة العربية السعودية	1	2	99,54
الامارات العربية المتحدة	2	5	98,06
سلطنة عمان	3	21	96,04
مصر	4	23	95,48
قطر	5	27	94,50
تونس	6	45	86,23
المغرب	7	50	82,41
البحرين	8	60	77,86
الكويت	9	65	75,05
الاردن	10	71	70,96
السودان	11	102	35,03
الجزائر	12	104	33,95
لبنان	13	109	30,44
ليبيا	14	113	28,78
الاراضي الفلسطينية	15	112	25,18
سوريا	16	126	22,14
العراق	17	129	20,71
موريتانيا	18	133	18,94
الصومال	19	137	17,25
جزر القمر	20	174	3,72
جيبوتي	21	179	1,73
اليمن	22	182	0

المصدر : ماجد صدام سالم، الامن السيبراني العراقي واثره في قوة الدولة، جامعة ميسان العراق ، م كلية التربية الاساسية، ، مجلة العلوم التربوية والإنسانية، العدد (18) ديسمبر 2022، ص 75.

اذ يتبين تراجع العراق في المؤشر العالمي للأمن السيبراني (Global Cybersecurity Index) الصادر من وكالة الأمم المتحدة المختصة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات الاتحاد الدولي للاتصالات اذ العراق كان في المركز 129 في التقرير 2020، مبيناً أن الأمن السيبراني وحماية بيانات المواطنين العراقيين، جزء لا يتجزأ من الامن القومي العراقي. لقد تراجع العراق عربياً

ايضاً 4 مراتب، اذ حصل على المرتبة 17 متقدماً على موريتانياً، والصومال، وجزر القمر، وجيبوتي، واليمن، ويعد العراق من الدول العديدة التي تواجه تحدي الفضاء السيبراني في مختلف مجالاته اذ أشار التقرير، الى أنعدام وجود مؤسسات متخصصة بالأمن السيبراني في العراق، كما في الدول العربية والاقليمية، وما هو موجود عبارة عن أقسام في دوائر مختلفة تفتقد للتنسيق أو التعاون المحترف في هذا الجانب، وكل جهة منها تعمل بمفردها. وعلى العراق السعي إلى تشكيل مؤسسة أو هيئة خاصة تُعنى بقضايا الأمن السيبراني وكل ما يتعلق به في هذا الجانب[1].

سابعا : تحديات غسيل الأموال :

وتعرف بتلك العملية التي يتم بمقتضاها، إخفاء مصادر الأموال المتولدة عن العمليات ذات النشاط الإجرامي، والأنشطة غير المشروعة والجرائم المنظمة، والعمل على إدخالها مرة أخرى داخل الاقتصاد المشروع، من خلال سلسلة من عمليات التحويلات المالية والنقدية، بحيث يصبح من الصعب التعرف على المصادر الأصلية لهذا المشروع ومن ثمة انفاقها واستثمارها في اغراض مشروعة[2]. وتؤدّي الثروات الطائلة والدخول غير المشروعة، ومن ثم النجاح في إخفائها وتمويه مصدرها غير المشروع في إطار عملية غسل الأموال السيبرانية ، إلى جعل أصحاب هذه الدخول مصدر قوّة وسيطرة ونفوذ على النظام السياسي من خلال السيطرة على المراكز الحساسة والمراتب العليا في الدولة وذلك بفضل مالديها من امكانيات مادية ، تؤدي الى زعزعة الأمن والاستقرار المالي [3]. مما يضعف مفاصل الدولة لكونها مصدر لتمويل العصابات الاجرامية وحركات التمرد لان الجرائم المنظمة تدر أموالا طائلة وارباحا ضخمة تجعل هذه العصابات قوتها موازية لقوة الدولة اذ تعمل داخل الاقتصاديات الوطنية لغرض دمج الأرباح المتأتية من الأنشطة غير المشروعة في المشاريع الاقتصادية [4]، اذ التهمت عمليات غسل الأموال السيبرانية الكثير من واردات العراق المالية طيلة سنوات ما بعد 2003، ومثال ذلك الفضيحة التي عُرفت باسم سرقة القرن التي أهدرت 2.5 مليار دولار بشكل غير قانوني من حساب مصرفي للحكومة العراقية وتم غسلها الكترونيا من خلال بنوك خاصة، اذ تعدّ كبرى حالات الفساد عبر غسيل الأموال في البلاد. اذ أعلن القضاء العراقي عن تورط 5 شركات عراقية في سرقة الأموال العامة. وأعلنت المحكمة أنها استدعت عشرات المسؤولين الحكوميين العاملين في وزارة المالية، ونوابا سابقين، بتهمة التواطؤ في هذه القضية" [5] · التي احدثت حالة من الارباك المحلي للاسقرار الاقتصادي والمالي للدولة لتجاوز سلطة القانون .

1 ماجد صدام سالم، الامن السيبراني العراقي واثره في قوة الدولة، جامعة ميسان العراق ، م كلية التربية الاساسية، ، مجلة العلوم التربوية والإنسانية، العدد (18) ديسمبر 2022، ص 75.

2 بركات ، عبدالله عزت ، ظاهرة غسيل الاموال واثارها الاقتصادية والاجتماعية على المستوى العالمي. مجلة اقتصاديات شمال افريقيا ، المجلد (3) ، العدد (4) . 2006 ، ص 217

3 الشيخ حسن آقا نظري و ،أ. علي هاشم البيضاني آثار عمليّة غسل المال، مجلة الاجتهاد والتجديد ، مركز البحوث المعاصرة في لبنان ــ بيروت ، السنة العاشرة ، العددان (38-39)، 2016. ص 324

4كاظم ، ضفاف كامل. ظاهرة المخدرات في العراق و آثرها على الامن الوطني العراقي، جامعة بغداد ، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية ، مجلة كلية القانون والعلوم السياسية ، المجلد 2-1 ، العدد 13 ، 2022 ص15

5 شبكات، سرق 2.5 مليار دولار.. المتهم الأول بسرقة القرن في قبضة العدالة فبماذا يشكك العراقيون ، نشر بتاريخ 26 / 10 /2022 على الموقع الالكتروني الجزيرة، ، شوهد بتاريخ 2 / 2 / 2024 : https://www.aljazeera.net/programs/

" التهديدات السيبرانية واهم الحلول المطلوبة للاستقرار المالي في العراق"

1. **تحسين البنية التحتية الرقمية** في العراق لضمان استقرار وكفاءة الخدمات الالكترونية . وهذا يشمل توسيع نطاق الشبكات، وتحسين سرعة الانترنت، وانشاء مراكز بيانات متطورة. نساعد على تقديم خدمات اكثر امنا وفعالية للقطاع العام والخاص.
2. **تعزيز البنية التحتية التقنية** من خلال استثمار التكنولوجيا الحديثة الضرورية الحديثة لتحسين الامن السيبراني وهذا يشمل استخدام انظمة متقدمة للحماية والكشف والاستجابة للهجمات الالكترونية بالاضافة الى تحديث الاجهزة والشبكات بانتظام لضمان قدرتها على مقاومة التهديدات السيبرانية الحديثة.
3. **وضع الاطار القانوني والتنظيمي** لتعزيز سلامة الفضاء الالكتروني وتنفيذ القوانين والرقابة لضمان ان جميع الجهات تلتزم بالاجراءات الامنية وتوفير الموارد اللازمة للجهات الامنية لتطبيق القوانين بفعالية.
4. **اتخاذ اجراءات دولية** ومشتركة للتصدي للجرائم المعلوماتية عن طريق ابرام اتفاقيات ومواثيق دولية لمواجهة تلك الجرائم والعمل على محاربتها وتعزيز الجهود الدولية والإقليمية والتأكيد على أهمية التعاون الدولي. وضرورة تصديق كافة الاتفاقيات الدولية ذات الصلة بالموضوع.
5. **محاربة الفساد الاداري والمالي** والذي يعد الممول الرئيسي لعمليات الجرائم المنظمة، كونها تفسح المجال للحصول على الأموال القذرة من خلال التهديدات السيبرانية غير المشروعة والوهمية.
6. **التدريب المستمر لافراد القطاع المالي** وبالاخص المحاسبين الماليين على استخدام البرامج الآمنة
7. وتعريفهم بالتطورات الحديثة في مجال الأمن السيبراني أحد الحلول الأساسية لمواجهة التحديات.
8. تطبيق سياسات النسخ الاحتياطي يساعد النسخ الاحتياطي الدوري للبيانات على استعادتها في حالة تعرض النظام لهجمات فدية أو تدمير البيانات.
9. **مكافحة غسيل الاموال** ينبغي وضع خطة إستراتيجية شاملة تعمل على وضع الأولويات فيما يخص مشاكل غسيل الاموال في العراق، وتطبيقها مع الأخذ بالتوصيات والخطط التي تضعها المؤسسات الدولية الرصينة لحل مشكلة غسيل الاموال الالكتروني داخل الدول.
10. **وسائل الإعلام** تؤدي دورا محوريا في معالجة أهم القضايا والمشكلات التي تواجه المجتمع، ولذلك وجب العمل على تشجيع تناولها لمواضيع متعلقة بهذه الجريمة الخطيرة وتوضيح آليات الوقاية منها

الخاتمة :

ان تحديات التهديدات السيبرانية للاستقرار المالي في العراق متعددة ومعقدة. يتطلب التعامل معها بجهود مشتركة من الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني. من الضروري تحسين البنية التحتية التقنية، وتعزيز الوعي والتدريب، وتطوير التشريعات والقوانين، وزيادة التمويل المخصص لهذا المجال. بدون هذه الجهود، سيبقى العراق عرضة للهجمات السيبرانية التي يمكن ان تؤثر بشكل كبير على استقراره المالي والذي يؤدي الى عدم الاستقرار الامني والاقتصادي. لذا

يجب بذل المزيد من الجهود لتحسين القدرات في مجال مكافحة الهجمات والجريمة الإلكترونية وغيرها من التهديدات التي يمثل الانتصار عليها بمثابة نجاح للإمن السيبراني العراقي.

النتائج والتوصيات:

النتائج :

1. الهجمات والتهديد السيبراني له تأثير كبير على الامن الاقتصادي والاجتماعي في العراق. التي تستهدف القطاع المالي يمكن ان تؤدي الى سرقة الاموال والمعلومات المالية الحساسة ، مما يضر بثقة الجمهور في النظام المالي ويؤدي الى خسائر اقتصادية كبيرة.
2. العراق يفتقر الى تشريعات وقوانين واضحة وشاملة تتعلق بالامن السيبراني. القوانين الموجودة غالبا ما تكون قديمة وغير محدثة لتتماشى مع التهديدات الحديثة.
3. مستقبل الامن السيبراني يتطلب تقدمًا مستمرًا في البحث والتكنولوجيا، ومرونة في مواجهة التحديات الجديدة. واستمرار الاستثمار في الابتكار والتعليم الأمني سيكون مفتاحًا لحماية الاستقرار المالي في العراق.
4. التهديدات السيبرانية للاستقرار الاقتصادي والمالي في العراق العابرة للحدود والهجمات الدولية تزيد من تعقيد إدارة الامن السيبراني.
5. الامن السيبراني العراقي لازال في المراحل الاولى وهو بحاجة الى اطر تشريعية وتنظيمية بالاضافة الى اجهزة تقنية حديثة وكوادر متخصصة للنهوض بواقع الامن السيبراني في العراق
6. ان ظاهرة التهديد والابتزاز الالكتروني تتم بأموال متحصلة من الجرائم المنظمة ، فهي أموال غير مشروعة تساعد على زعزعة أمن البلد وازدياد معدلات الجريمة والنتيجة عدم الاستقرار المالي للدولة العراقية .

التوصيات:

1- زيادة التمويل والدعم للموارد المالية لتحسين الامن السيبراني في العراق . وهذا يشمل تمويل المشاريع التقنية، وتحديث البنية التحتية، وتوفير التدريب والتعليم في هذا المجال والاستثمار في الامن السيبراني يجب ان يكون من اولويات الحكومة لحماية الاستقرار المالي للدولة من التهديدات السيبرانية.

2- العمل على تحسين المنظومة الامنية وتطوير امن المعلومات والاستعانة بمختصين لعمل ورشات تدريبية لجميع العاملين في مجال الاختصاص المالي في القطاع العام و الخاص .

3- تعزيز التعاون الدولي للامن السيبراني في مجال المالية من خلال تبادل المعلومات والخبرات والممارسات الجيدة

4- يتطلب نجاح سياسة تحقيق الأمن السيبراني ضرورة الاستفادة من تجارب الدول الرائدة في هذا المجال.

5- يجب عقد ندوات ومؤتمرات لنشر وزيادة الوعي لدى المواطنين للابلاغ عن هكذا تصرفات من الاشخاص الذين يمارسون جرائم التهديد السيبراني. التي تتعلق بالانشطة غير المشروعة قانونيا ، ومن خلال وسائل الاعلام ايضا.

6- محاربة عمليات غسيل الاموال والفساد الاداري والمالي والذي يعد الممول الرئيسي لجرائم الامن السيبراني ، كون ا غسيل الاموال والفساد يفسح المجال للحصول على الأموال غير المشروعة الوهمية. ، دون رقابة قانونية مشددة.

7- نظراً لأهمية الاستقرار المالي العراقي والتأثير في الأداء السياسي للدولة ، يتعين على صانع القرار في الدولة العراقية ضرورة التعامل مع ظاهرة التهديد السيبراني من جذورها بهدف تقليل تأثيرها السلبي على المتغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية وبالاخص المالية للحفاظ على استقرار الدولة العراقية داخليا وخارجيا.

8- اتّساع نطاق الارهاب السيبراني إلى الحدود الخارجية للبلد، هو تهديد لاستقرار وسلامة الأنظمة السياسية وهياكل الحكومات، بل تهدّد كذلك الأمن والسلم الدوليين، ما يستدعي اتّخاذ تدابير مضادة ووقائية من جانب المجتمع الدولي.

9- التنشئة الاجتماعية لها دورا هام في مكافحة التهديدات الالكترونية، ومن هنا يجب الاهتمام بالأسرة العراقية، والمدرسة،و المسجد والجامعة، من أجل المشاركة معا في بناء مجتمع خال من التهديدات الالكترونية .

المصادر :

(1) فابيو ناتالوتشي واخرون ، التهديدات السيبرانية المتزايدة تثير شواغل ملحة حول الاستقرار المالي ، نشر على الموقع الالكتروني (MFBlog) بتاريخ ، 11 / 4 / 2024 شوهدة بتاريخ 11/11/ 2024" ، https://www.imf.org/ar/Blogs/Articles/2024/04/09/rising-cyber-threats-pose-serious-concerns-for-financial-stability

(2) - فوزي حسن الزبيدي، منهجية تقييم مخاطر الامن القومي، مجلة رؤى استراتيجية، مركز المنظار للتدريب والدراسات الاستراتيجية، دبي، تموز ،2015 .

(3) نوران شفيق، اشكال التهديدات الالكترونية ومصادرها ، نشر على الموقع الالكتروني ، المركز الاوربي لدراسات مكافحة الارهاب ، نشر بتاريخ ، 29 / 1 / 2024 شوهدة بتاريخ 11/11/ 2024" ، https://www.europarabct.com

(4) - عبد الغفار عفيفي ، استراتيجية الردع السيبراني ..التجربة الامريكية، مجلة السياسة الدولية، مركز الاهرام للدراسات الاستراتيجية، القاهرة، العدد 213 ، يوليو 2018 ،

(5) https://www.itu.int/en/ITU-D/Cybersecurity/Documents/National_Strategies_Repository/00056_06_iraqi-cybersecurity-strategy.pdf

(6) احمد جمال عسكر واخرون ، امكانية التنبو بمئشرات الاستقرار المالي للقطاع المصرفي في العراق باستخدام طرق السلاسل الزمنية حتى عام 2025 ، جامعة الفلوجة ، مجلة اقتصاديات الاعمال للبحوث التطبيقية, 2023, المجلد 4, العدد 6

(7) - فهد فرحان عوض وجمال هداش محمد، قياس الاستقرار المالي لعدد من المصارف التجارية الخاصة المدرجة في سوق العراق لألوراق المالية للمدة 2012- 2021 ، ، جامعة تكريت مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية ، ،المجلد 19، العدد 4 ، 2023

8 - الأنصاري للصرافة، الإمارات العربية المتحدة ، أهم 5 تهديدات سيبرانية للأنظمة المالية على مستوى العالم ، نشر بتاريخ ، 2023 شوهدة بتاريخ 11/11/ 2024" ، https://alansariexchange.com/ar/blog/potential-cyberattacks-threaten-financial-systems/

9 رعد خضير صليبي، تعزيز الامن السيبراني في العراق :التحديات والفرص ، جامعة بغداد ، مركز الدراسات الاستراتيجية و الدولية ، مجلة دراسات دولية, 2024, المجلد 99, العدد 99 .
10 - علي محمود مصطفى خليل واخرون ، أثر تكامل حوكمة أمن المعلومات وخدمات تأكيد الثقة على الحد من مخاطر نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية (دراسة ميدانية) ، جمهورية مصر ، جامعة بنها كلية التجارة ، مجلة الدراسات و البحوث المحاسبية . ع ، 1 (حزيران 2022) .
11 - زهير خضير عباس الزبيدي و ظفر عبد مطر التميمي، العراق والأمن السيبراني.. الفرص والتحديات، جامعة واسط مجلة واسط للعلوم الانسانية, , المجلد 18, العدد 51 ,2022.
12 علي صباح محمد، تحديات الامن السيبراني على الاستقرار الامني في العراق ، مجلة كلية دجلة الجامعةالمجلد ، 7، العدد 2، حزيران، 2024 .
13 "إبراهيم، إبراهيم حربي ،2024. الأنعكاسات السياسية لظاهرة غسيل الاموال الدولية في العراق بعد عام 2003، جامعة النهرين. مجلة قضايا سياسية. العدد 76 ، 2024. "
14 راجي يوسف محمود ، الإرهاب السيبراني (نماذج من الجهود الدولية للحد منه) ، جامعة تكريت، كلية العلوم السياسية ، محلة تكريت للعلوم السياسية ، المجلد 2، العدد 28، 2022، .
15 محمود عبدالله ، تحليل التحديات السيبرانية في العراق وتأثيرها على الأمن الوطني ".مجلة تكريت للعلوم الادارية والقانونية، المجلد 12 ، العدد 3 ، 2020 .
16 - إبراهيم حربي إبراهيم ، الأنعكاسات السياسية للمخدرات الدولية في العراق بعد عام 2003، جامعة المستنصرية. المجلة السياسية والدولية . العدد 59 ، 2024،
17 عبد الرحمن عبد الله السند، جريمة الابتزاز ، مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض - المملكة العربية السعودية 2018
18 جعفر حسن الطائي، الإرهاب المعلوماتي وآليات الحد منه، ، جامعة ديالى – العراق ، مجلة العلوم القانونية والسياسية ، كلية القانون والعلوم السياسية، عدد خاص، 2013،.
19 ماجد صدام سالم، الامن السيبراني العراقي واثره في قوة الدولة، جامعة ميسان العراق ، م كلية التربية الاساسية، ، مجلة العلوم التربوية والإنسانية، العدد (18) ديسمبر 2022،.
20 بركات ، عبدالله عزت ، ظاهرة غسيل الاموال واثارها الاقتصادية والاجتماعية على المستوى العالمي. مجلة اقتصاديات شمال افريقيا ، المجلد (3) ، العدد (4) . 2006 ،
21 الشيخ حسن آقا نظري و ،أ. علي هاشم البيضاني آثار عمليّة غسل المال، مجلة الاجتهاد والتجديد ، مركز البحوث المعاصرة في لبنان ـ بيروت ، السنة العاشرة ، العددان (38-39)، 2016.
22 "كاظم ، ضفاف كامل. ظاهرة المخدرات في العراق و آثرها على الامن الوطني العراقي، جامعة بغداد ، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية ، مجلة كلية القانون والعلوم السياسية ، المجلد 2-1 ، العدد 13 ، 2022
23 شبكات، سرق 2.5 مليار دولار.. المتهم الأول بسرقة القرن في قبضة العدالة فبماذا يشكك العراقيون ، نشر بتاريخ 26 / 10 /2022 على الموقع الالكتروني الجزيرة، ، شوهد بتاريخ 2 / 2 / 2024 : https://www.aljazeera.net/programs/